بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

ورشة عمل

رؤية حول
أهمية وكيفية إدماج
منهج (التعليم المالي وموضوعات في التمويل الأصغر)
ضمن مقررات مؤسسات التعليم العالي السودانية

إعداد:

بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم*

2012م

* رئيس وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي. الآراء الوارده هنا تمثل رؤية كاتبها وليس بالضرورة رؤية بنك السودان المركزي.

1. مقدمة:-

تهدف كل الطبقات بمختلف مستويات دخلها، ولا يستثني من ذلك الفقراء، إلى تأمين لقمة العيش وتوفير التعليم والمسكن وغيرها من ضروريات الحياة، بالإضافة إلى الحيطة من الحالات غير المتوقعة كالمرض والعجز والكوارث الطبيعية والوفاه. هذا يتطلب الحصافة عند إنفاق المال وتوفيره وإدارته. هذه هي رسالة التعليم المالي الذي يقوم بتسليح الفقراء والأغنياء بالأدوات اللازمة لهذا الغرض.

ويعنى محو الأمية المالية بفهم النقود وترشيد المصروفات ونشر ثقافة الإدخار والإستعداد بثقة لتطبيق المعرفة المكتسبة في هذا المجال لإتخاذ قرارات ماليه سليمة وفعالة [1]. والتعليم المالي يرتبط إرتباطا وثيقا بصورة أو بأخرى بموضوعات التمويل الأصغر التالية:

الشمول المالي[2].

الحماية المالية [3].

نشر ثقافة التمويل الأصغر[4].

يتعلق التعليم المالي (أو محو الأمية المالية) للأفراد بتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة، والتعامل مع التعقيدات المالية اليومية واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين أوضاعهم ومصالحهم وتجنب القلق فى المسائل المالية. التعليم المالي هو السبيل لتحقيق الإدراج (الشمول/الإشتمال) المالي. والتعليم المالي لاغني عنه في إنشاء مشروعات الاعمال الجديدة والتأكيد على نجاحها. لأنه يهتم بالأسس السليمة والحكيمة لإدارة وإستخدام المال وفهم الخيارات المالية (وضع الموازنة)، وكيفية إدارة الدين والقيام بعمليات الإدخار ومعرفة الخدمات المصرفية المتاحة وكذلك المفاوضات المالية. [5] ولايقتصر التعليم المالي على المؤسسات المتخصصة في الإدارة والإقتصاد والمحاسبة المالية وغيرها بل ينداح ليشمل طلاب المدارس و دارسي التخصصات الأخرى غير المالية كالآداب والهندسة والطب والقانون.

---

[1] أنظر على سبيل المثال www.wikipedi.org/wiki/Financial_Literacy

[2] و يعني الوصول الفعال لخدمات التمويل الأصغر كالتمويل والمدخرات والتأمين على نحو مربح ومسؤول وبتكلفة ميسوره للعملاء خاصة الشرائح السكانية منخفضة الدخل عبر كيانات مختلفة تعمل بإستدامة، فضلا عن الإلتزام بالمبادئ الرئيسية والخضوع للجهات الإشرافية.

[3] تكامل التعليم المالي مع المقررات الدراسية يعتبره البعض جزء من برنامج الحماية المالية لزبائن التمويل الأصغر، حيث تتكون الحماية المالية من ثلاثة أضلاع وهي: الشفافية في نشر المعلومات ووعى الزبائن عبر التعليم أو التوجيه بحقوقهم المالية، ووجود نظام للتعامل مع الشكاوي.

[4] تعنى ثقافة التمويل الأصغر في المؤسسات بكل ماهو متعلق بالفهم الصحيح لماهية هذا النوع من التمويل وخصائصة وطبيعته التى تختلق عن طبيعة التمويل الصغير والكبير، وكيفية التعامل معه من أجل أن يكون فعالا ومربحا ومستداما. وبالنسبة للزبائن تعني ثقافة التمويل الأصغر معرفة شروطه، ولماذا يؤخذ؟ وكيف يستغل؟ وكيف يتم الإستفادة منه وإسترجاعه بصورة مريحة خاليه من الإخفاق أو التعثر.

[5] وهذه الأسس تمثل الموضوعات الأساسية في التعليم المالي على المستوى العالمي (أنظر ج. سيبشتاد، م. كوهين و ك. ستاك التعليم المالي للفقراء: الخطوط التوجيهية حول أبحاث السوق لغرض التعليم المالي"، أنظر:
http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/25632?PHPSESSID=nzapmiwuqkl

وإكتسبت محو الأمية المالية أهمية في جميع أنحاء العالم. وقد وضعت العديد من الدول استراتيجيات قومية للتعليم والثقافة المالية من أجل تحسين مستويات محو الأمية المالية وتعزيز المهارات الحياتية. كما قامت الشبكة العالمية للتعليم والثقافة المالية كمبادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمشروع التعليم والثقافة المالية.

والتعليم المالي المؤدى للمعرفة المالية المحدودة أصبح أمرا لا مفر منه في كل دول العالم والسودان بالأخص، لأن الأمية المالية وضعف ثقافة التمويل الأصغرلدى المؤسسات والزبائن أدى لإزدياد حالات التعثر نتيجة لإستخدام التمويل في غير محله أو /ونتيجة للفهم الخاطئ لماهية التمويل الأصغرأو/ وضعف الإلتزام بالشروط التى وضعت لإنجاحه أو/و نتيجة لضعف الفهم العام لكيفية إدارة وتخطيط الشؤون المالية لدى الأفراد. وربما أفضل طريقة لضمان الفهم الصحيح للتمويل الأصغر ونشر لثقافة إدارة المال لأكبر شريحة من المجتمع أن يكون ذلك ضمن المقررات الدراسية على المستوى الجامعي.

الإطار 1: مستويات التعليم المالي في العالم والسودان:-

في الدول المتقدمة يعتبر التعليم المالي جزء لا يتجزأ من التربية المدنية. وهو ليس حكرا على الأغنياء بل يتدرج ليشمل الأفراد الذين يفتقرون للتدفق النقدى المنتظم أو الفوائض المالية. هنالك نقاط ضعف كثيرة تتعلق بالأمية المالية في كل دول العالم. وعلى نطاق العالم فإن 36% فقط من البالغين أشاروا إلى أنهم يدخرون خلال الـ 12 شهرا الماضية، وفي بعض الأقاليم وصلت النسبة بين 20-25% فقط (Asli Demirguc-Kunt & Lonra Klapper, 2012). كما أن نتائج المسح القاعدى في إنجلترا في العام 2005 أوضحت أن أغلب الناس فشلوا في التخطيط المالي المستقبلي، وأنهم يتحدثون عن المخاطر المالية دون أن يدروا ماهيتها، وأن مشكلات القروض مستفحلة بصورة كبيرة وأن السكان في الفئة العمرية 40 فأقل أقل مقدرات مالية مقارنة بالسكان الأكبر منهم سنا (www.wikipedi.org/wiki/Financial_Literacy).

وفى مسح آخر حديث أجرته ماستركارد (Visa's International Financial Literacy, 2012, Barometer, 2012) في أبريل من العام الجارى ضم 28 دولة و25 ألف مشارك تكون من 5 أسئلة أساسية كانت نتائجه ضعيفة وموضحه إلى أن أغلب الفئات المبحوثة في العالم في حالة خطر فيما يتعلق بمواجهة المخاطر نظرا لضعف التعليم المالي. وجاءت البرازيل الأولى بنسبة 50.4 من 100. هنالك 4 دولا عربية في المجموعة المبحوثة ليس من بينها السودان و كان ترتيب دولة الأمارات العربية رقم 11 (بنتيجة 40.8 من 100).

ونظرا لعدم دخول السودان في المسح، قمنا بإجراء مسح في السودان وبنفس الأسئلة لعدد 20 مشاركا من ولاية الخرطوم تم إختيارهم بصورة عشوائية ضمنت نتالئجه أيضا في الجدول التالي:

#	السؤال	النتائج الأساسية	نتائج عينة عشوائية من السودان
.1	**هل لديك موازنة منزلية شهرية تقوم بمتابعة تنفيذها؟**	• أعلى مستوى 51.4 (من 100) في البرازيل وأدنى مستوى 30.5 في صربيا. • نحو نصف المبحوثين أشاروا إلى أنهم يتبعون موازناتهم في أغلب الأحول. • والملاحظ أن ذوى الدخول العليا هم الأحرص على وضع موازنات فردية والتقيد بها.	جميع المبحوثين أشاروا إلى أنهم لا يقومون بالصرف ضمن موازنة منزليه شهرية معروفة ومحددة.
.2	**كم عدد شهور الإدخارمن المنصرفات السنوية التى وضعت جانبا لاجل الطوارئ؟**	• أعلى 5 دول (4 منها في أسيا) أوضحت متوسط 3 أشهر من المنصرفات السنوية يتم إدخارها. • 75% أشاروا إلى أن متوسط المنصرفات الشهرية المدخرة شهر واحد.	لاتوجد، إلا أن الإدخار يمكن أن يحدث في بعض الحالات إلا أنه لا يشكل نسبة من المنصرفات السنوية.
.3	**كم عدد المرات التى تتحدث فيها مع أطفالك حول أي موضوعات متعلقة بإدارة المال؟**	• أعلاها 45 يوما في السنة (بنسبة 12% من إجمالي عدد أيام السنة). • و 66% أشاروا إلى أنهم يتحدثون مع أطفالهم حول النقود على ألأقل مرة في الشهر.	حالات محددة خلال العام لا تتجاوز العشرة في أفضل الأحوال.
.4	**إلى أي حد تفهم فئة البالغين الشباب أساسيات إدارة المال؟**	• في أكثر من نصف الدول المبحوثة أغلب الفئة الشبابية لاتفهم الأساسيات المالية. • نسبة الذين يفهمون أساسيات إدارة النقود أكثر من 50% في فيتنام وأندونيسيا و 18–23% فقط في أمريكا وكندا والصين.	لا يعتقد المبحثوين أن هذا الأمر منتشر وسط الشباب.
.5	**في أي مرحلة دراسية ينبغي أن تدرس محو الأمية المالية للطلاب؟**	• بدءا من 9 سنوات (البرازيل)، و 14.4 (فيتنام)، و 11.4 (أمريكا). • المتوسط 11.4 سنة.	معظمهم يفضل المرحلة الجامعية، إلا أن بعضهم أشار الى المرحلة الثانوية.

المصدر: تلخيص الكاتب لأهم النتائج الواردة في Visa's International Financial Literacy, 2012, Barometer, 2012، وعينة عشوائية سودانية تم إختيارها بواسطة الكاتب.

Asli Demirguc-Kunt & Lonra Klapper, 2012, Measuring Financial Inclusion, The World Bank, Development Research Group,Finance & Private Sector Development Group, Policy Research Working Ppaer, WPS6025.

1. التمويل الأصغر والتعليم المالي في السودان:-

تجربة التمويل الأصغر بالسودان تجربة وليدة إذا ماقورنت بالتجارب العالمية في الدول الرائدة في هذا المجال، إلا أنها الأولى على النطاق العالمي التى إعتمدت نظام التمويل الأصغر الإسلامي الشامل في السياسات والصيغ التمويلية والتأمينية وقدمت الكثير في المحاور الأساسية التالية:

1.1. الإستراتيجيات:-

الرؤية الإستراتيجية لتنمية قطاع التمويل الأًصغر 2006-2011 والمتمثلة في خلق اطار سياسات وتشريعات و تعزيز دور ودعم نمو مؤسسات التمويل وخلق بنية تحتية مساندة، وكذلك محاور تنمية قطاع التمويل الاصغر التى وضعها المجلس الاعلى للتمويل الاصغر المتمثله في التمويل والتوسع والإنتشار ورفع القدرات والبناء المؤسسي و تنمية وتطوير المشروعات والتوسع والإنتشار والتقييم والمتابعة. [6]

1.2. البناء المؤسسي:-

تبنت تجربة التمويل الأصغر السودانية عدة أشكال للبناء المؤسسي مثل تأسيس الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات عبر الدعم المؤسسي ورفع القدرات والتمويل المؤسسي بالجملة وضمان أفضل الممارسات العالمية، وإتفاقية شراكة مع البنك الإسلامي للتنمية من أجل التدريب ورفع القدرات وإدخال البرمجيات والزيارات الميدانية والتمويل بالجملة لمؤسات التمويل الأصغر. كما تمت إعادة تنظيم المصارف الحكومية (الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني) لتقيدم خدمات التمويل الأصغر بفعالية، وكذلك تعميم تجربة المصارف المتخصصة (كبنك الأسرة)، وبنك درافور للتمويل الأًصغر وبنك الإبداع (أول بنك أجنبي متخصص في التمويل الأصغر)، وإنشاء وحدات تمويل أصغر برئاسة المصارف وفروع البنك المركزي الولائية، وكذلك وحدات تخطييط مشروعات بالوزارات (الثروة الحيوانية والسمكية، الرعاية الإجتماعية، الصحة تنمية الموارد البشرية والعمل، والزراعة والرى). وقيام المجلس الأعلي للتمويل الأصغر برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وعضوية وزراء الوزارات ذات الصلة وبعض الولاة وبنك السودان المركزي كمقرر، وقيام مجالس ولائية برئاسة الولاة ومقررية مدراء فروع بنك السودان المركزي بالولايات. [7]

2.3. السياسات:-

وفي مجال السياسات فإن تنمية قطاع الأعمال الصغيرة بدأ في العام 1990 حيث أصدر بنك السودان المركزي سياسات لإدخال تمويل الحرفيين كجزء من القطاعات ذات الأولوية في السياسات التمويلية، وفي

---

[6] هنالك أيضا إستراتيجية قومية شامله للتمويل الأصغر 2012-2016 إعتمدت وفي طريقها للإعتماد من قبل المجلس الأعلى للتمويل الأصغر قريبا.

[7] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2012، "تنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان"، محاضرة عامة بجامعة الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية ضمن برنامج المنتديات والمحاضرات العامة ومناشط مركز معلومات التنمية، أكتوبر. أنظر أيضا بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2012، "بعض ملامح التجربة السودانية في التمويل الأصغر"، النشره المصرفية العربية، مجله فصلية متخصصة يصدرها إتحاد المصارف العربية، الفصل الثاني، يونيو.

العام 95/1994 أدخل قطاع (الحرفيية والمهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة) كقطاع ذي أولوية في التمويل المصرفي مع إمتيازات تفضيلية في الهوامش والضمانات.

وفي السنوات الأخيرة حدد بنك السودان المركزي نسبة 12% من السقف الكلي لمحافظ المصارف للتمويل الأصغر كما حدد سقف تمويل عمليات التمويل الأصغر وضاعف سقف التمويل الأصغر ليصل إلى 20 ألف جنيه للمشروعات التمويل الأصغر والمتناهي الصغر والتمويل ذو البعد الإجتماعي. كما حدد صيغ التمويل في المشاركة والمرابحة والسلم والإجارة والمشاركة المنتهية بالتمليك. وإعتمد بنك السودان المركزي ضمانات غير تقليدية مثل ضمان الأجور والمرتبات والعمد والشيوخ، ومؤخرا أصدرت وثيقة التأمين الشامل كضمان ((ضمان التمويل والعين (الأصل) والضمان التكافلي في حالة العجز أو الوفاة))، ولضمان أموال التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر وافق مجلس الوزراء مؤخرا على قانون وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات) لتقوم بضمان 75% من أموال المصارف والمانحين والمحافظ وأموال بنك السودان المركزي المتجهة لمؤسسات التمويل الأصغر بتكلفة نسبتها 00.5% فقط من مبلغ التمويل[8].

2.4. الرابط المفقود: مقررات التعليم والتخطيط المالي والتمويل الأصغر:-

بينما كان هنالك توسع واضح في السياسات والهياكل ومؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية في السودان كما يظهر أعلاه، إلا أن **هذا التوسع لم يقابله أي مجهود نحو محو الأمية المالية لزبائن التمويل الأصغر الحاليين والمحتملين، بمعنى تقديم معلومات وتوجيهات من أجل جعل القرارات المالية لهذه الفئات فعالة وحكيمة.** كما لم تشر إستراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان المصدره في العام 2006 بصورة مباشرة إلى إدماج مقررات التمويل الأصغر في العملية التعليمية في أي مرحلة من المراحل التعليمية، ولكنها أشارت إلى أهمية التدريب ووضع مقررات أكاديمية في التمويل الأصغر بواسطة المؤسسات المحلية (الجامعات والمراكز)، ولكنها ركزت بصورة واضحة على التدريب، خاصة تدريب المدربين، وورش العمل ووسائل الإتصال لخلق توعية بالتمويل الأصغر[9]. علما بأن مراكز التدريب ورفع القدرات 4 مراكز فقط بالإضافة إلى 6مؤسسات أكاديمية تعمل في مجال التأهيل 50% منها بولاية الخرطوم و 6 مراكز إستشارية فقط مقارنة بـ 478 نافذة لتقديم التمويل الأصغر بالبلاد. [10]

وفي مجال التعليم المتعلق بالتمويل الأصغر أشارت الرؤية إلى ضرورة وضع مادة عملية بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية للطلبة الذين سيتخرجون من الأكاديمية ويلتحقون بالمصارف [11] . **هذه المقترحات تعني أن النظرة إلى التعليم المالية والمتعلق بالتمويل الأصغر إتجهت أساس نحو تأهيل الكادر**

---

[8] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2012، "تنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان" المرجع السابق.

[9] الرؤية الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز، 2006، ص. 52.

[10] PACT, 2012, Mapping of Microfinance Providers in Sudan, p. 39.

[11] الرؤية الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، المرجع السابق ص. 51.

العامل بمؤسسات التمويل وليس الفئات المستهدفة المحتمله من خريجي الجامعات. وبنفس القدر فإن قرار مجلس الوزراء بالرقم (420) لسنة 2011 والذي بموجبه تم إنشاء المجلس الأعلي للتمويل الأصغر أشار في إختصاصات المجلس إلى نشر وتنمية ثقافة العمل الحر وروح المبادرة والريادة ، ولكن لـم يشـر بصـورة مباشرة في إختصاصاته إلى إدماج الجانب التعليمي المالي في التمويل الأصغر.

لا شك أن هنالك عدة طرق يمكن بموجبها نشر التعليم المالي من أهمها: الصحف والمجلات، الـدراما والإعلانات، المواقع والمجلات الإلكترونية، المحاضرات في مواقع العمل، المعارض وعـروض الطـرق، وسائل الإتصال المجتمعية والمواقع الإجتماعية، والمقررات الجامعية والمدرسية. ولكننا نعتبر أن الوسيلتين الفعالتين في التعليم المالي طويلتي المدى هما:

- وضع دليل تدريبي إرشادي شامل يستخدم بواسطة موظفي المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر (ضباط الإئتمان) لمساعدة زبائنهم على مستوى هذه المؤسسات

  (الخريجين وغير الخريجين الجامعيين).

- المقرر التعليمي في مستوي مداخل التعليم العالي

  (الزبائن المحتملين من فئات الخريجين الجامعيين).

مهما يكن من أمر فإننا نرى أهمية التعليم المالى والتمويل الأصغر في المرحلة الجامعية من أجل خلق جيل جديد يتفهم التمويل الأصغر بصورة صحيحة ومواكبه للتطورات العالمية، ويكون قادرا على الإسـتفادة من إمكانياته عند التخرج. هذا الأمر يتم بوضع منهج مكمل في كل التخصصات العلميـة والأدبيـة ضـمن مطلوبات الجامعات. هذا المنهج المقترح ينبغي أن يحقق الأهداف التالية:

- أن يلبي وبدقة المتطلبات التعليمية المرجوة منه سواء أكانت في محو الأمية المالية أو في الفهم الصحيح للتمويل الأصغر وشروطه أو في مبادئ دراسة الجدوى الإقتصادية لمشروعات التمويل الأصغر.
- ألا يكون منهجا جامدا معقدا بل تفاعليا مبسطا يحول الموضوعات المعقدة إلى موضوعات سهلة الإطلاع والفهم تحبب الطلاب في التفكيرالمستقبلي فيما هو متعلق بإدارة المال على مستوى الموازنة الشخصية أو على مستوى ريادة الأعمال.
- أن يقوم بتوصيل الطالب إلى الأدوات المالية كالإدخار والتأمين والقروض الإستثمار من المنظور السوداني. كما ينبغي أيضا أن يعمل على تغيير النمط السائد في السودان في إدارة الموازنات الشخصية والمنصرفات الشهرية وطريقة العمل على دفع الأقساط المصرفية وبناء الأصول وغيرها.
- أن يكون منهجا عمليا يهدف لفهم العالم المالي من أجل مستقبل مشرق في بناء ثقافة الإدخار والإستثمار في ظل محدودية الدخول والأصول.

- أن يمثل تدخلا ووسيلة علمية فعالة لمساعدة الطلاب (الزبائن المستقبلين في التمويل الأصغر) للبعد عن أسباب الخسائر المالية الناتجة عن سوء التخطيط المالي وعدم معرفة نتائج سوء إدارة الإستغلالية المالية.
- أن يقوم على إزالة الأمية المالية وتمهيد الطريق للتفكير في إختيار ودراسة جدوى وحسن إدارة المشروع الذاتي للراغبين في الدخول في هذا المجال[12].
- أن يعمل على تكامل التعليم المالي في المقررات الدراسية ومؤسسات التعليم العليا، كجزء من برنامج الحماية المالية للزبائن وتحسين الشمول المالي بالسودان. [13] الجدول التالي يوضح ضعف مؤشرات الشمول المالي المؤسسي في التمويل والإدخار وفتح الحسابات في السودان مقارنة بالدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

مؤشرات الشمول المالي في بعض الأقاليم والسودان للفئة العمرية 15+ (النسب):-

الوصف/الدول	السودان	أفريقيا جنوب الصحراء	الدول النامية
القروض من المؤسسات المالية	2	5	11
القروض من الأهل والأصدقاء	47	40	30
بطاقات الإئتمان	1	3	2
حساب في مؤسسة مالية بغرض الدفعيات الحكومية	2	6	2
حساب في مؤسسة مالية بغرض التحاويل	3	9	5
الإدخار في مؤسسات مالية	9	14	11
الإدخار في مجموعة إدخارية	7	19	8
حساب في مؤسسة مالية	4	24	24
حساب في مؤسسة مالية، نساء	3	21	20
حساب في مؤسسات مالية لذوى الدخل الأدني (%40)	3	13	16

المصدر: Global Index، 2012.

[12] بعض التحليلات الأكاديمية في التعليم المالي طرحت بعض المحازير المتمثله في أن هذا النوع من التعليم يقوم بتبرير تحوبل المخاطر المالية للأفراد من المؤسسات والحكومات في شكل رسوم دراسية إضافية. كما طالبوا بأن يكون التعليم المالي تعليم نقدي موسع يتيح للدارسين أن يتفهموا عدم العدالة وغياب الشمول المالي بجانب تعلم إدارة الأزمات والإخفاقات على المستوى الفردي (ورد في www.wikipedi.org/wiki/Financial_Literacy) . نحن لا نتفق مع هذا الطرح في السودان لأن التعليم المالي الذي نسعى إليه لا يضيف أعباء مالية إضافية على الطلاب لأنه ضمن المنهج الدراسي الحالي، كما نرى أن الهدف منه ليس دراسة وتحليل أبعاد التمويل الأصغر والشمول المالي وهذا الامر متروك للمتخصصين، بل الهدف منه تعلم المبادئ الأساسية لحسن إدارة المال وفهم التمويل الأصغر على أسس علمية عالمية صحيحة تساعد فى إنتشاره مستقبلا.

[13] حماية زبائن التمويل الأصغر تشمل شرط الإفصاح عن المعلومات ومحظورات وشروط ممارسات القرض وآليات معالجة الشكاوى والمنازعات فضلا عن توعية الزبائن عبر التعليم المالي (سيجاب، 2005 "، حماية المقترضين في التمويل الأصغر"، مذكرة مناقشة مركزة).

3. مقترح لإدخال مقرر للتعليم المالي والتمويل الأصغر بمؤسسات التعليم العالي السودانية:-

بعد العام 1990 وتطبيقا لتوصيات مؤتمر التعليم العالي في مارس من العام 1990 أقرت الجامعات السودانية تطبيق ماسمي بمواد مطلوبات الجامعة في السنتين الأولى والثانية والمتمثله في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والدراسات الإسلامية [14] .

نرى أن يشمل (ولا يقتصر) المقترح على الموضوعات الرئيسية التالية:

- التعليم والتخطيط المالي. [15]
- التمويل الأصغر والتجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي
- دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة.

الجدول التالي يوضح مقترح لمحتويات هذه الأجزاء بصورة أكثر تفصيلا.

مقترحات حول محتويات منهج التعليم المالي وموضوعات التمويل الأصغر

التعليم والتخطيط المالي	
الأجزاء المقترحة	**المحتويات المقترحة**
الجزء الأول: **المبادى العامة للتعليم والتخطيط المالي**	الحاجة للتخطيط والتعليم المالي، الأهداف المالية وأساسيات ومراحل التخطيط المالي، المنتجات المالية، الأصول المالية وغير المالية، أساسيات بناء الثروة (الإدخار والإستثمار)، أساسيات إدارة النقود. أساسيات التمويل، الأسس الإسلامية لحفظ حقوق صغار الزبائن وحماية مصالحهم في المؤسسات المالية.
الجزء الثاني: **مبادئ التخطيط المالي الفردي الإستهلاكي**	تحديد الحاجيات ووضع الموازنة الفردية، الإدخار، قيمة النقود ووضع أولويات الإنفاق، مهارات إدارة النقود، ثقافة الإدخار، طرق الخروج من الأزمات المالية الشخصية.
الجزء الثالث: **مبادئ إدارة المديونية من أجل الإستثمار الصغير**	مصادر التمويل وخدماتها، شروط وتكلفة التمويل، تحديد حدود الإقراض، التخطيط المالي في ظل المخاطر، حسن إستخدامات القروض وإدارة الدين.

[14] إضيفت لها مقررات أخرى لاحقا كالحاسوب والدراسات السودانية كما هو الحال في جامعة الخرطوم في العام 1998 لتصبح إجمالى عدد الساعات 375 مقسمة إلى اللغة العربية و الإنجليزية والثقافة الإسلامية (بمعدل 90 ساعة لكل مهما) ، بالإضافة إلى الحاسوب (60 ساعة) و الدراسات السودانية (45 ساعة)، (المصدر: إجتماع مجلس الجامعة رقم 266 بتاريخ 22 يونيو 1998م).

[15] للتزود بالمعلومات حول هذا الموضوع أنظر، على سبيل المثال، منشورات وكالة الإستشارات الإئتمانية وإدارة الديون الماليزية في مجالات التعليم المالي والإرشاد في القروض وإدارة القروض للفئات العمرية 18-30 والتى تحصل على القروض لأول مرة أو في طريقها للحصول على القروض. هذه الكتيبات تقدم إرشاد في كيفية إستغلال الموارد المالية المتاحة للفرد للوصول للأهداف المالية، كما توضح كيفية الخروج من المعضلات المالية قبل إستفحالها وكيفية إدارة التدفق النقدي للأفراد وكذلك إدارة الديون كما توضح أيضا كيفية التعامل مع الإستدانة (أنظر Money Sense- Getting Smart with Your Money, 2010, and Power- Managing Your Debts Effectively, 2011.

التمويل الأصغر والتجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي	
الأجزاء المقترحه	**المحتويات المقترحه**
الجزء الأول : **الجوانب النظرية**	التمويل والإقراض الأصغر، التمويل الأصغر والتخفيف من حدة الفقر للنشطين إقتصاديا وإيجاد فرص للتشغيل الذاتي، الأسس العلمية في التمويل الأصغر ، حقائق وأفكار خاطئة حول التمويل الأصغر.
الجزء الثاني: **ملامح حول التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي**	**الإستراتيجيات:** نبذه تاريخية والرؤية السودانية حول نشاطات التمويل الأصغر وإستراتيجيات وخطط التمويل الأصغر السائدة. **البناء المؤسسى:** شمولية التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي و البناء المؤسسى (المجالس والوحدات وغيرها). الوسائط (الجمعيات التعاونية، منظمات المجتمع المدني، الإتحادات، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها) الشراكات والمانحين. **الملامح العملية للتجربة السودانية في التمويل الأصغر:** المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، منتجات التمويل الأصغر، الضمانات، شروط التمويل لدى المصارف والمؤسسات، المحافظ، التأمين، دور بنك السودان المركزي التشريعي والرقابي. النتائج والمعوقات.
مبادئ في دراسة الجدوى للمشاريع الصغرى والمتناهية الصغر	
الأجزاء المقترحه	**المحتويات المقترحه**
الجزء الأول: **مبادئ نظرية حول دراسات الجدوى**	أهمية دراسة الجدوى في إختيار المشروعات في القطاعات الإنتالجية والخدمية، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الصغرى والمتناهية الصغر. دراسة السوق: (إستيعاب السوق، الحصة المتوقعة للمشروع، حجم المبيعات المتوقعة)، الدراسة الفنية: (الأصول الثابته، متطلبات الإنتاج، الدورة الإنتاجية). الدراسة المالية: (التكاليف، صافي الربح، التدفق النقدى، نقطة التعادل، العائد على الإستثمار، مؤشرات التحليل المالي).
الجزء الثاني: **دراسة جدوى عملية في مشروع محدد**	إختيار مشروع محدد وتجميع بيانات والقيام بدراسة جدوى مبسطة لهذا المشروع مع تطبيق للجوانب النظرية في الجزء الأول أعلاه.

بعض المصادر:

http://financeintheclassroom.org/teacher/course.php

.Money Sense- Getting Smart with Your Money, 2010, and Power- Managing Your Debts Effectively, 2011

/http://www.globalfinancialeducation.org

4. الخاتمة:-

لاحظنا أن التوسع في السياسات والهياكل ومؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية في السودان لم يقابله محو للأمية المالية في أي مرحلة من المراحل التعليمية بالسودان. كما أن المقترحات في هذا المجال لم تذهب بعيدا عن إدخال مادة للمتخصيين فى المجال والذين سيلتحقون بالمصارف. مما يعني أن الإهتمام إنصب نحو تأهيل الكادر العامل وليس تحسين قدرات وفهم الجهات المستهدفة المحتملة مستقبلا عبر نشر التعليم المالي بين كل طلاب الجامعات السودانية. ولذلك تناولت هذه الورقة أهمية وشمولية وكيفية إدخال التعليم المالي في المناهج السودانية في التعليم العالي في تحسين فهم التمويل الأصغر وحسن إدارة المال وتحسين مؤشرات الشمول المالي، بحيث يقوم على إزالة الأمية المالية وتمهيد الطريق للتفكير في إختيار ودراسة جدوى وحسن إدارة المشروع الذاتي للراغبين في الدخول في هذا المجال بعد التخرج.

كما لاحظنا أن الأمية المالية منتشرة إلى حد كبير في البلاد وأن غالبية الأفراد لا يتقنون حتى التسيير اليومي لأمورهم المالية. والأمر المنذر أكثر بالخطر هو أن الكثير من الناس لا يملكون مخزون أمان مستقبلي من مدخرات وأصول، مما يعني أنهم معرضون للكثير من الصدمات. التدبير المالي مهارة مدى الحياه، ينبغي أن تبدأ في مرحلة معينة. لذا ينبغي أن نبدأ بالمراحل التعليمية وأهمية الحصول على تربية مالية في هذه المراحل هو حاجتنا إلى تعليم الناس قبل اتخاذهم لقرارات مالية كبيرة، بدلاً من عمل ذلك بعد فوات الأوان، كما هو الحال اليوم.

وفي هذه الورقة قمنا بوضع المقترحات التالية:

- إرتأينا أن يكون المنهج المقترح بعنوان (التعليم المالي وموضوعات في التمويل الأصغر)، ويتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية: (1) التعليم والتخطيط المالي، (2) موضوعات في التمويل الأصغر، و(3) مقدمة في دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات الصغيرة.
- أن تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالموافقة المبدئية على منهج التعليم المالي والتمويل الأصغر والتبشير له بين المؤسسات التعليمية العليا .
- دعوة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لصياغة مقرر يشمل الأهداف ووصف المحتويات والنتائج المتوقعة وطريقة التقييم وطريقة العمل الميداني، والمراجع الرئيسية وغيرها من قبل لجنة من الاساتذة المتخصصين تشمل (ولا تقتصر على الجهات الأكثر تخصصا في التمويل الأصغر) كلية الإقتصاد جامعة الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، جامعة الجزيرة، جامعة الأحفاد، ووحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي. ويمكن لهذه اللجنة الإستفادة من خبرات المراكز البحثية التى عملت في مجالات التمويل الأصغر مثل (يونيكونز، Unicons Consultancy LTD) و (باكت Policy Assessment Consultancy & Training) وغيرها.

- أن يكون تدريس هذا المنهج ضمن مقررات مطلوبات المؤسسات التعليمية العليا، دون زيادة عدد الساعات التدريسية، مع إعادة النظر في توزيع الساعات التدريسية الحالية بحيث يسخر ما لا يقل عن 45 ساعة لهذا المقرر .
- بالإضافة إلى الأساتذة المتخصصين في الجامعات السودانية، يمكن أيضا الإستفادة من المدربين الذين يحملون شهادة تدريب إحترافية في التمويل الأصغر من خارج السودان أو من أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية للتدريس، وأن يقوم بنك السودان المركزي بتأهيل عدد إضافي من هؤلاء المدربين (خاصة من بين أساتذة الجامعات الولائية) لكي يكتمل العدد في كل الولايات. كما نقترح قيام ورشة عمل لكل المدربين بعد إجازة المنهج لتنويرهم بأسس تقديم المنهج بالصورة التى تحقق الأهداف المرجوه منه.

❋ ❋ ❋